رسائل إلى أهل بلدي

الرسالة الأولى

اعيدوا مصر من تاني...

الإيجابيات فقط!

نشيد الحرية

كنت في صمتك مرغم . كنت في صبرك مكره . . فتكلم وتألم وتعلم كيف تكره

عرضك الغالي على الظالم هان ومضى العار إليه وإليك . . أرضك الحرة غطاها الهوان وطغى الظلم عليها وعليك

قدم الآجال قرباناً لعرضك اجعل العمر سياجاً حول أرضك . . غضبة للعرض للأرض لنا غضبة تبعث فينا مجدنا

وإذا ما هتف الهول بنا فليقل كل فتى . . إني هنا . .

انا يا مصر فداك . . بدمي احمي حماك . ودمي ملء ثراك

أنا ومض وبريق أنا صخر أنا جمر . . لفح أنفاسي حريق ودمي نار وثأر

بلدي لا عشت إن لم أفتد يومك الحر بيومي وغدي . . نازفاً من دم أعدائك ما نزفوه من أبي أو ولدي

آخذاً حريتي من غاصبيها سالبيها وبروحي أفتديها . . هات أذنيك معي واسمع معي صيحة اليقظة تجتاح الجموع

صيحة شدت ظهور الركع ومحت أصداؤها عار الخضوع . .

انا يا مصر فداك . بدمي احمي حماك . ودمي ملء ثراك

أنت إن لم تتحرر بيدي يا بلدي . . فسأمضي أتحرر من قيود الجسد !

لا أبالي الهول بل أعشقه لا أباليه وإن مت صريعاً . . إنه لو لم يكن . . أخلقه لأرى فيه ضحايانا جميعاً

في دماهم أمل النيل توحد في دماهم دم عيسى ومحمد . . انا يا مصر فداك . . بدمي احمي حماك . ودمي ملء ثراك

فاحترم بالثأر ذكرى شهدائك بذلوا أرواحهم بذل السخي . .

وانتقم ! إن هنا أذكى دمائك وهنا أمي ، وأختي ، وأخي

انا يا مصر فداك . بدمي احمي حماك . . ودمي ملء ثراك

كلمات كامل الشناوي 1952

https://youtu.be/t-H7CHLsmjg

مص . . . فيها حاجة حلوة !

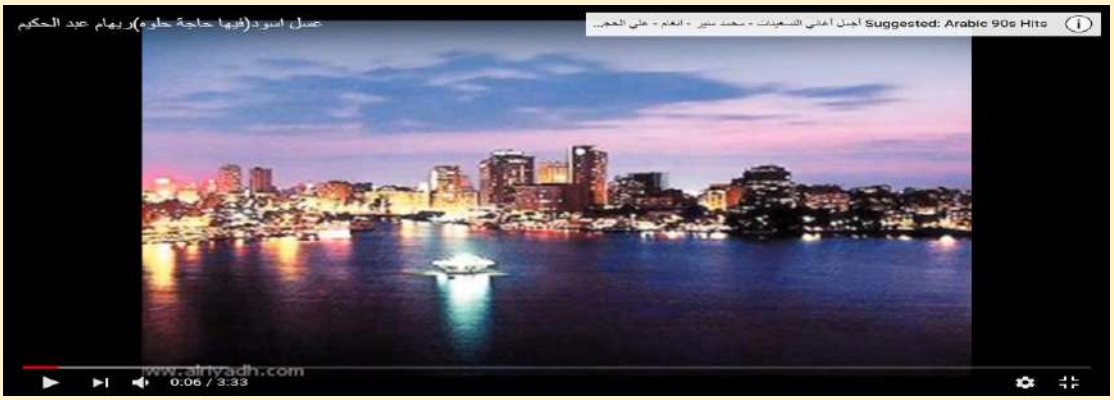

https://youtu.be/XtkfNqgKTwk

وأيضاً البحرية الأمريكية تغني "فيها حاجة حلوة"

https://youtu.be/GhOBPt75w5o

https://youtu.be/iiryuJNS4yA

https://youtu.be/CiFRm9vdHRs

https://youtu.be/IFkGtlERw-E?si=0W-ZTBYt4G3bcGGD

https://youtu.be/tX_BhYLILGQ?si=ESDGcGi4kCYSKTzP

https://youtu.be/wILxsGg6fpk?si=vqOLpMVuu7z641aE

إهداء إلى كل المصريين الطيبين . . .

أولاد مصر المحروسة . . . أصحاب بلدي

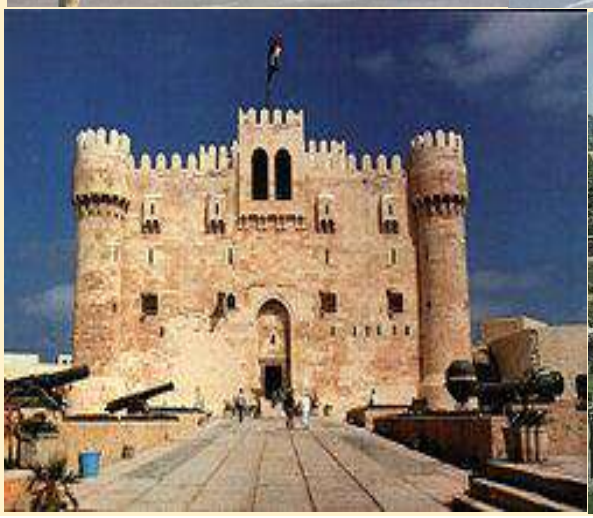

مصطفى كامل باشا

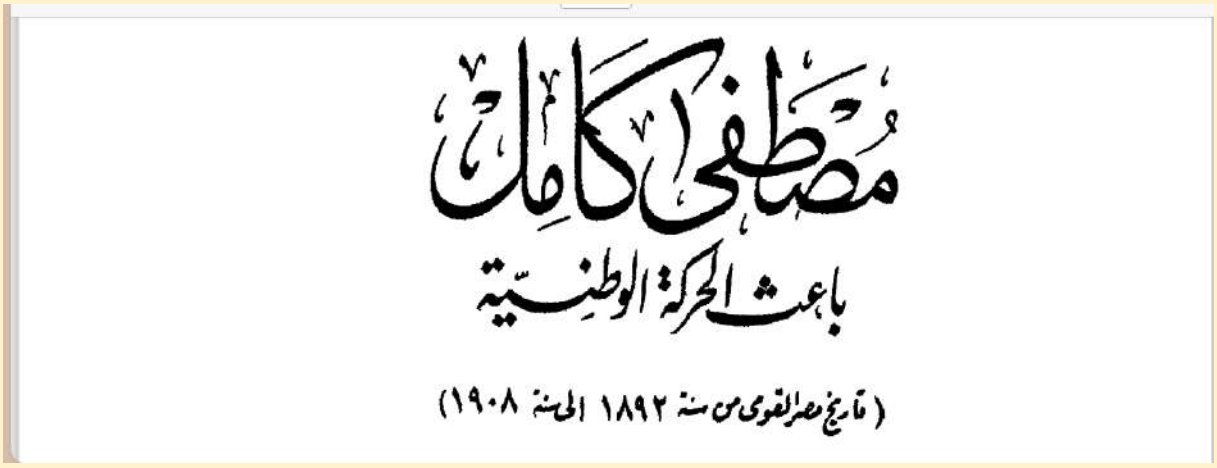

لقراءة الكتاب اضغط على الرابط التالي

مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية

https://youtu.be/qoQzLefQgxs?si=5zNfxzGgEEM3TdEx

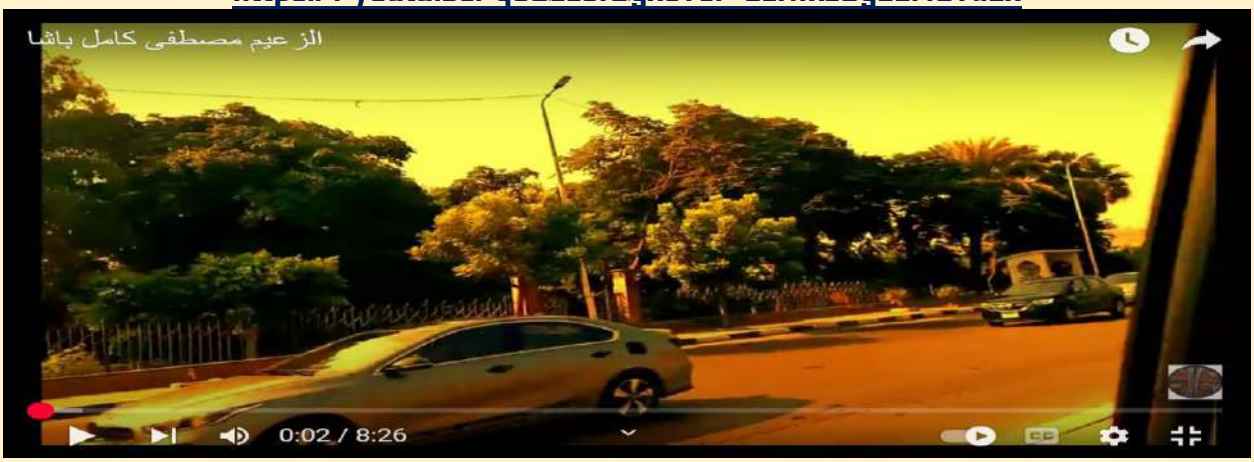

https://youtu.be/XRfkZsnvVxY?si=u--atJIDDS81FYe9

https://youtu.be/ZlvMqMmN7XM?si=u7MA-L9g4kJqqF3x

فكرة الكتاب

بعد عمر طال بفضل الله ورعايته إلى الثمانية والثمانين، وبعد سنوات الدراسة في مصر والولايات المتحدة، وبعد الاستغراق في العمل الجامعي في جامعة القاهرة وجامعة الكويت، وبعد إنجاز مئات البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات في مجالات التنمية الإدارية في مصر والعالم العربي، وبعد تولي مناصب جامعية أعتز بها نائباً لرئيس جامعة القاهرة ومؤسساً ومديراً لمركز بحوث التنمية والتخطيط الاستراتيجي بها DRTPC ومركز التعليم المفتوح OPEN LEARNING ، وبعد تولي منصب وزير الدولة في حكومة المغفور له السيد/ممدوح سالم في عهد الرئيس الراحل أنور السادات (1977) ومنصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام في حكومة الدكتور عصام شرف بعد ثورة 25 يناير 2011.

وبعد انشغال بالشأن السياسي في مصر وقضايا التحول الديموقراطي والتنمية الوطنية الشاملة تمثل في كتب ومقالات نشرتها في أكثر من صحيفة على مدى السنوات منذ عودتي من البعثة الدراسية للحصول على الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967 واستمريت حتى الآن، وبعد لقاءات تليفزيونية عديدة تناولت موضوعات سياسية واقتصادية وشئون إدارية تمس الواقع المُعاش في مصر وتتوقع احتمالاته المستقبلية.

وبعد اهتمام بالشأن العام في مصر المحروسة والمشاركة في تأسيس حزب "الجبهة الديمقراطية" عام 2007 مع المغفور له دكتور يحيي الجمل والدكتور أسامة الغزالي حرب، ثم استقالتي من الحزب وانضمامي إلى حزب "الوفد" في 2008 استجابة لدعوة كريمة من الأخ منير فخري عبد النور سكرتير عام الحزب والأخ الفاضل محمود أباظة رئيس الحزب في ذلك الوقت.

وبعد تشكيل أول "حكومة ظل" في الأحزاب المصرية وكان ذلك في حزب الوفد في عام 2010 وكان الهدف متابعة وتقييم أداء الحكومة الفعلية وتقديم الحلول البديلة والبرامج المبتكرة لعلاج مشكلات الوطن.

وبعد انخراط في معركة ضروس مع جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من السلفيين والجماعات المتأسلمة بغرض إقرار "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور"، التي أطلق عليها الإعلام "وثيقة السلمي" وكانت تهدف إلى طرح المبادئ الأساسية لدستور دولة مدنية طالبت بها الثورة، وذلك في ضوء غياب دستور 1971 الذي تم تعطيله بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب تخلي مبارك عن منصبه! وكانت "الوثيقة" قد احتوت أيضاً على معايير موضوعية لتشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور بما تحول دون انفراد فصيل سياسي معين بعملية وضع دستور ما بعد ثورة يناير، وذلك في ضوء تراخي عملية وضع دستور جديد والالتفاف حول مطلب "الدستور أولاً" الذي ألحت القوى الوطنية في المناداة به، حين أقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعديلات لجنة طارق البشري لمواد في دستور 1971"المعطل" والتي جاءت بمادة دخيلة، لم تكن ضمن المواد المطلوب تعديلها وفقا لقرار تشكيل اللجنة، فرضت أن تُجرى الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد!!!

وبعد معايشة لأحداث ثورة مصر في يناير 2011 والتي لم تكتمل والتحمس للخروج من أسر الحكم الإخواني في سنة رئاسة الرئيس الأسبق د. محمد مرسي الذي تم عزله في الثالث من يوليو 2013، وبعد حلم تصحيح ثورة يناير 2011 واستعادة زخمها وتحقيق أهدافها بثورة 30 يونيو 2013 والتي لم تحقق ما كان المتحمسين لها والمؤيدين لانحياز القوات المسلحة لإتمامها يرجونه من تحول ديموقراطي وتفعيل لسيادة القانون واقتلاع لجذور الإرهاب وتخليص مصر من الفاشية الملتحفة بغطاء الإسلام وهو منها براء.

اليوم أجد نفسي . . .

في موقف يمكنني من تقديم خلاصة تلك السنوات في مجموعة من الرسائل لأهل بلدي. تأسياً بالمغفور له الدكتور إبراهيم شحاته الذي قدم لمصر كتاباً نفيساً هو "وصيتي لبلادي"[1]

والدكتور إبراهيم شحاته، أحد أبرز رجال القانون في العالم، هو ابن أحد علماء الأزهر الشريف، حصل علي الثانوية العامة سنة 1953، وكان ترتيبه الرابع علي الجمهورية، ثم حصل علي ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة 1957 وكان أحد أوائل هذه الدفعة.[3]

جاءت فرصته في الانطلاق إلي العالمية عام 1960، عندما أوفدته الدولة إلي جامعة هارفارد في الولايات المتحدة، حيث حصل علي الدكتوراة في القانون الدولي العام سنة 1964، وقد كتب أستاذه في مقدمة الرسالة التي نشرت في أوروبا بعد ذلك، أن هذه الرسالة رفعت من قيمة شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، فالرسالة لا تؤهل صاحبها فقط للحصول علي الدكتوراه من جامعة هارفارد العريقة، ولكنها ترفع من شأن هذه الشهادة ومن شأن الجامعة، وهذه العبارة القوية الباهرة تعبر بكل وضوح عن نبوغ الدكتور إبراهيم شحاته وتنبؤ عن المستقبل الذي كان ينتظره.

وفي مقدمة كتابه القيم "وصيتي لبلادي" طرح الدكتور إبراهيم شحاته الخيارات المتاحة لمصر في خيارات ثلاثة أمام الشعب المصري : أن يسير إلى الخلف، أو يسير في محله (محلك سر)، أو يسير إلى الأمام. يقول د. إبراهيم شحاته عن السائرين للخلف : بأنه الارتداد الفكري والتطلع إلى العيش في القرن الحادي والعشرين وفق الممارسات والتفاصيل بل والطقوس والخرافات التي سادت في عصور غابرة. ويستطرد هذه الحركات التي تسمي نفسها (إسلامية) تجاهر بأن لديها الحل لكل مشاكل المجتمع كشعار عام لا

---

[1] إبراهيم شحاته – ويكيبيديا

تقدم بعده للناس تحليلا وافيا للتفاصيل التي يقتضيها الحل، أو تقدم حلولا سطحية لا تخفي العبارات التي تغلفها ما في حقيقتها من سذاجة. التي تطالب بأن يفرض الرجال حجابا على عقولهم تجعلهم يفسرون كل الظواهر على أسس غيبية، رافضة بذلك مبدأ السببية، وأي تفسير علمي للظواهر الطبيعية والسلوكية.

أصحاب هذا الاتجاه الارتدادي يشغلون أنفسهم ويريدون أن يشغلوا مصر كلها بصغائر الأمور وخاصة ما تعلق منها بالمسألة الجنسية، فالجنس عندهم يكاد يكون المعيار الوحيد للفضيلة. وهم يرتبون على نظرتهم نحو الجنس نظرة أخرى نحو المرأة من شأنها تحقير دورها في الحياة العامة والعمل.

أصحاب هذا الاتجاه يعادون العالم من حولهم وينظرون دائما نظرة الشك والكراهية، بل ويعادون بني دينهم ووطنهم الذين يخالفونهم الرأي. وقد دأب بعضهم من الشباب المتحمس إلى القتل والنهب ظنا منهم أنهم بذلك يشترون الجنة. أصحاب هذا الاتجاه الارتدادي يعملون على نشر البغضاء وجر الدولة إلى الحروب والمواجهات مع الدول الأخرى في دائرة لا تنتهي من الخراب والدمار. أصحاب هذا الاتجاه يسعدون بالهجرة إلى الماضي والانغلاق عليه واحتباس المستقبل فيه. الدستور الذي يريده أصحاب هذا الاتجاه دستور دولة دينية ظلامي يردد شعارات جوفاء لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالتحديات الجديدة للإنسان المعاصر. مما يؤسف له أن أصحاب الاتجاه الارتدادي قد صبغوا عقل مصر ووجدان شبابها برؤية دينية تقف حائلا دون التغيير الجذري في مجالات كثيرة في مصر.

دكتور إبراهيم شحاته

وقد تضمن كتاب دكتور شحاته أربعة أجزاء:

الجزء الأول؛

تحدث عن "الخيارات المتاحة لمصر" و " إعادة تنظيم جهاز الدولة" .

الجزء الثاني؛

اشتمل على "التحكم في الزيادة السكانية"، "القضاء على الأمية ورفع مستوى التعليم"، و"انطلاق القطاع الخاص والتوسع الكبير في الصادرات"، "اختيارات محيرة: سعر الفائدة وسعر الصرف" و"توصيات تشجيع الاستثمار والصادرات" .

الجزء الثالث؛

وقد تضمن "هل هناك ضرورة لتغيير الدستور" و"كيف تعالج المسائل الأساسية والحساسة في الدستور الجديد" .

الجزء الرابع؛

اشتمل على فصول اهتمت بقضية الفساد وهي " نظرة عامة على الفساد"، " الفساد كظاهرة عالمية: أسبابه وآثاره والمحاولات الدولية للحد منه"، و" الفساد في مصر ووسائل محاربيه" .

الفصل الختامي؛

انتهى الكتاب بفصل ختامي جعل له عنوان" نحو مستقبل زاهر لمصر: دعوة للإحياء والتجديد !"

وكتاب آخر للدكتور إبراهيم شحاتة

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

دكتور إبراهيم شحاتة- برنامج للغد – موقع الدكتور علي السلمي

ثم نأتي إلى الحلم الذي يتمناه المصريون

لمشاهدة الحلم اضغط الرابط التالي

الحلم – موقع الدكتور علي السلمي

لقراءة الكتاب وتحميله الضغط الرابط التالي:

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي

1. كلمة في البداية

على طريق الراحل الكبير دكتور إبراهيم شحاتة أقدم كتابي هذا متضمناً مجموعة "رسائل لأهل مصر المحروسة" حكاماً ومحكومين، فمسيرة الوطن - أي وطن - ومستقبله هما محصلة لعلاقات المواطنين من أبناء الشعب وأهل الحكم!

إن الوطن لا تستقيم مسيرته ولا تحقق أهدافه في التنمية والتقدم على كافة الأصعدة والمستويات إلا بالتوافق بين أهل الحكم وأفراد وجماعات الشعب، وتوفر الظروف الموضوعية لضمان المشاركة المجتمعية الكاملة في تقرير مصيره وتحمل مسئوليات اتخاذ القرارات فيه، استناداً إلى دستور حاز على قبول الشعب، وسيادة القانون، والديموقراطية وإعلاء حقوق الإنسان، كل ذلك من أجل تحقيق الأمن والأمان والتنمية والتقدم للشعب "صاحب السيادة"!

ويمثل كتاب "رسائل لأهلس في مصر المحروسة" رؤية وطنية للوضع المصري الراهن ومقترحات للانطلاق نحو المستقبل في شكل وصايا، تستهدف تصحيح ما تراكم من مشكلات وقضايا مصيرية منذ 1952، وما علق بالمشهد السياسي المصري حديثاً من سلبيات نتيجة إهدار ثورة 25 يناير 2011 وتخلي مبارك عن منصبه في 11 فبراير 2011، وما أعقب ذلك من حصول حزب "الحرية والعدالة" - الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين - وحزب "النور" - الجناح السياسي لجماعات السلفيين - على أغلبية مقاعد مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2012/2011، وما نتج عن ذلك من انفرادهما بتشكيل الجمعية التأسيسية لوضع دستور 2012، ثم فوز مرشح جماعة الإخوان د. محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية الأول بعد ثورة 25 يناير وقيام د. محمد مرسي بإلغاء فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد بإحالة المشير محمد حسين طنطاوي القائد الأعلى للقوات المسلحة والفريق سامي عنان إلى التقاعد يوم

12 أغسطس 2012 وتعيينهما مستشارين لرئيس الجمهورية ! ! ! وفي نفس الوقت عيَن مرسي اللواء عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع بعد ترقيته إلى رتبة فريق أول، كما عيَن اللواء محمد العصار نائبا لوزير الدفاع، وتم تعيين المستشار محمود مكي نائباً لرئيس الجمهورية !

ولم يدم حكم مرسي ممثلا لجماعة الإخوان المسلمين سوى عام واحد تخللته أزمات دستورية منها صدور قراره رقم 11 لسنة 2012 بإلغاء قرار حل مجلس الشعب الذي كان قد أصدره المشير طنطاوي في 16 يونيو 2012 تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد في القانون رقم 108 لسنة 2011 الذي تمت على أساسه انتخابات مجلس الشعب. وقد كان ذلك القرار مخالفة لحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا التي تصدت لقرار مرسي وأجبرته على إلغاءه !

ثم توالت أخطاء مرسي التي عددت الكثير منها في كتاب أصدرته مع الزميلين الوزيرين أسامه هيكل ولطفي مصطفي بعنوان " محمد مرسي . . عام من الإخفاق" الذي صدر في يونيو 2013 وكان أخطر تلك الأخطاء إصداره "إعلاناً دستورياً" في 21 نوفمبر 2012 أهدر فيه كل القيم والأعراف الدستورية والديموقراطية واضطر إلى إلغائه في 8 ديسمبر 2012 .

ثم توالت أخطاء الرئيس المنخنب مدفوعا إلى ذلك بتأثير الجماعة التي ينتمي إليها .

المرشد محمد بديع

خيرت الشاطر

كتاب "عام من الإخفاق"

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

عام من الإخفاق – موقع الدكتور علي السلمي

وتبع ذلك ما هو معروف من المطالبة الجماهيرية بسحب الثقة من الرئيس مرسي وضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وظهور حركة "تمرد" التي تولت جمع ملايين التوقيعات على استمارات سحب الثقة، وصدور إنذار من القوات المسلحة للقوى السياسية بإعطائها مهلة أسبوع لحل الأزمة وذلك كما جاء في بيانها بتاريخ 30 يونيو 2013 . ولما انتهت مهلة الأسبوع دون استجابة من الرئيس الأسبق مرسي ولا من مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين وهما اللذين كانا مقصودان بالاستجابة للمهلة التي حددتها القوات المسلحة،

2. اجتماع للقوى الوطنية في مساء الثالث من يوليو 2013 وإعلان خارطة المستقبل

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

1. إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب، التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.
2. ولقد استشعرت القوات المسلحة – انطلاقاً من رؤيتها الثاقبة – أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم، وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته، وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها، وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي آملة وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسئولية والأمانة.
3. لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهوداً مضنية بصورة مباشرة وغير مباشرة لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر 2012، بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل بالرفض من مؤسسة الرئاسة في ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.
4. ما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مرة بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى [الأمني / الاقتصادي / السياسي / الاجتماعي] ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان، ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.

5. فى إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد / رئيس الجمهورية فى قصر القبة يوم 2013/6/22 حيث عرضت رأى القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصري.
6. ولقد كان الأمل معقودًا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما تحقق طموحه ورجاءه، إلا أن خطاب السيد / الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ [48] ساعة جاء بما لا يلبى ويتوافق مع مطالب جموع الشعب ، الأمر الذى استوجب من القوات المسلحة، استنادًا على مسئوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد . . . حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوى ومتماسك لا يقصى أحدًا من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام . . . وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:
   6.1. تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
   6.2. يؤدى رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
   6.3. إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيساً جديداً.
   6.4. لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
   6.5. تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
   6.6. تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذى تم تعطيله مؤقتاً.

6.7. مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء فى إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.

6.8. وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام وتحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.

6.9. اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب فى مؤسسات الدولة ليكون شريكاً فى القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.

6.10. تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

7. تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدى إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء . . . وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقاً للقانون وذلك من منطلق مسئوليتها الوطنية والتاريخية.

8. كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم. حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم . . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

https://youtu.be/yYqF9B3TVWw

3. قراءة في المشهد المصري 2025

تعاني مصر منذ 25 يناير 2011، والسنوات التي سبقت الثورة، من مشكلات حقيقية تهدد تماسك الشعب وصلابته من التمسك بثوابته الوطنية وإصراره على الولوج إلى مستقبل أفضل باستغلال موارده وطاقات أبناءه لتحقيق تنمية وطنية شاملة. وفيما يلي أهم ملامح المشهد السياسي المصري؛

1. إن المشهد السياسي المصري 2025 يمثل تباعداً عن مسار تأسيس دولة مدنية ديموقراطية حديثة، ذلك المسار الذي كان طلب المصريين حين انتفضوا خلال أيام ما بعد 25 يناير 2011 لإسقاط مبارك ونظامه، وحين رحبوا بخارطة المستقبل وعزل مرسي يوم 3 يوليو 2013، وحين وافقوا على دستور 2014.
2. تحمل القوات المسلحة وهيئة الشرطة العبء الأكبر في التصدي للإرهاب والعنف المستمرين الذين استمرا منذ 3 يوليو 2013 لفترة طويلة، مع غياب شبه كامل لدور الحكومة والقوى السياسية في مقاومة الفكر الإرهابي وعدم تصديها بقوة لتفنيد أكاذيب الجماعة الإرهابية، وعدم قيامها بتهيئة البيئة التشريعية والسياسية لمنع قيادات الجماعة من العودة إلى مواقعهم السياسية دون قصاص.
3. التوقف الملحوظ لفعاليات "المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف" الذي تم تشكيله بقرار رئيس الجمهورية، رقم 355 لسنة 2017 ويهدف إلى حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من مسببات الإرهاب ومعالجة آثاره.
4. البطء الملحوظ في إجراءات التحقيق والإحالة إلى القضاء وطول فترة التقاضي لمن تم ضبطهم في جرائم القتل والتحريض ضد الوطن والمواطنين، واستمرار الحاجة إلى "العدالة الناجزة"!
2. عدم تفعيل قانون "إفساد الحياة السياسية" الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في نوفمبر 2011 معدلاً لقانون "الغدر" الصادر في 1956، والتغافل عن تطبيق ذلك القانون على قيادات وأعضاء

الجماعات الإرهابية الذين يثبت تورطهم في جرائم الإرهاب التي وقعت في عهد رئاسة المعزول محمد مرسي.

3. عدم إصدار قانون العدالة الانتقالية الذي نصت عليه دستور 2014 لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم من حصيلة الغرامات المفروضة على كل من يثبت عليهم الإضرار بصالح الوطن والمواطنين.
4. عدم اتخاذ قرارات كافية لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من وطأة "الإصلاح الاقتصادي" والأوضاع الاقتصادية الصعبة، والتي أدت إلى تباطؤ الاستثمارات، والخسارة فرص العمل، وزيادة معدلات البطالة، مع ارتفاع معدلات التضخم وضعف القابة على الأسواق.
5. عدم الالتفات الكافي لمشروعات انتاج الطاقة الشمسية بالرغم من أن مصر من أكثر الدول الواعدة في ذلك المجال، والتوجه إلى إقرار مشروع الضبعة لإنتاج الطاقة النووية رغم مشكلاتها في مختلف دول العالم وتكلفة المشروع الذي يتم تمويله بقرض روسي يبلغ خمسة وعشرين مليار دولار فضلاً عن تكاليف التشغيل والصيانة والتحديث.
6. تزايد خطورة مشكلة العجز المائي وفشل الدولة في إدارة المفاوضات مع أثيوبيا في موضوع "سد النهضة" واعتراف وزير الري المنشور في صحيفة الأهرام يوم الاثنين 27 نوفمبر 2017 بأن إثيوبيا أعلنت إعلان إثيوبيا بشكل منفرد عام 2011 بناء سد النهضة بعيدا عن التوافق وبشكل منفرد ودون أي إخطار مسبق!
7. عدم حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات واستفحال مظاهر الفساد المالي والإداري في الجهاز الإداري للدولة، وتخلف النظم الإدارية والمالية بذلك الجهاز،

افتقاد القيادات الإدارية الفاعلة والقادرة على التطوير والتحديث والارتفاع بقدرات وإنتاجية أجهزة الدولة. فضلاً عن عدم الاستفادة بالتقنيات المتجددة والمتاحة لكثير من أجهزة الدولة وتقادمها دون أن تحقق المستهدف منها في تطوير وتسريع وضبط الأداء في مؤسسات الدولة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.

8. قصور وتخلف أنظمة التعليم والصحة والتعامل مع المشكلات البيئية، وتقليدية الحلول للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات، ومشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، والاعتداء على الأراضي الزراعية، والعدوان على النيل وتلويثه بالقاذورات ومخلفات المصانع وغيرها. كل ذلك يضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين.

9. التعلل الرسمي بالزيادة السكانية واعتبارها السبب الرئيس في انهيار عوائد التنمية، على حين أن المشكلة ليست في الزيادة العددية للسكان، بل هي في تدهور خصائصهم التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، والتوزيع السكاني غير المتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فنرى السكان مزدحمين في مناطق فقيرة في الموارد وغير متواجدين في مناطق التنمية الغنية بالموارد.

10. عدم الالتفات إلى حكم محكمة القضاء الإداري وحكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية والتي جاء بها أن الجزيرتين سعوديتان.

11. تجاهل اتفاقية القرض مع صندوق النقد الدولي التي وقعتها الحكومة وتم تنفيذها دون العرض المسبق على مجلس النواب كما يقضي الدستور في المادة 127 والتي تنص على أنه "لا تجوز للسلطة التنفيذية

الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج فى الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب"، وحين عُرضت الاتفاقية على مجلس النواب أقرها دون مناقشة لسياسة الحكومة الاقتصادية وإفراطها في الاقتراض دون إعمال النص الدستور المشار إليه.

12. تجاهل المجلس لحكم محكمة النقض الذي صدر تنفيذا للمادة 107 من الدستور والتي تنص على أن "تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس النواب. . . ."، وعدم تنفيذه الحكم القضائي البات واجب النفيذ والذي لا يجوز الطعن عليه بشأن تصعيد د. عمرو الشوبكي لعضوية المدلس بدلاً عن منافسه صاحب الأصوات الأقل.

13. عدم التصدي الجاد لقضايا الفساد وإهدار تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيسه المعزول المستشار هشام جنينه، والتعتيم على قضية فساد توريد القمح ودور وزير التموين السابق خالد حنفي في تلك القضية!!!!

4. الدستور وصلاحيات السلطة التنفيذية

رغم أن الدستور قد نص على صلاحيات محددة لرئيس الجمهورية، كما نص على دور واضح للحكومة بما تجعلها شريك في مسئوليات الحكم مع رئيس الجمهورية بحيث يكون نظام الحكم وسطاً بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، إلا أن الممارسة الفعلية منذ التحول إلى النظام الجمهوري عام 1952، جعلت النظام أقرب كثيراً للنظام الرئاسي وبعدت به عن طبيعة النظام البرلماني، إن الحكومة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ما تزال في الواقع المصري أقرب إلى كونها " أداة معاونة لرئيس الجمهورية" تتلقى "التوجيهات" وتحاول التنفيذ، ولم تصبح الحكومة في أي وقت "شريك" للرئيس كما أرادها الدستور .

كذلك الحال فيما يتعلق بمجلس النواب الذي حدد له الدستور في مادته رقم 101 مهام رئيسة هي: سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين في الدستور. ولكن الواقع يؤكد أن مجلس النواب منذ تشكيله وانعقاده الأول في 10 يناير 2016 لم يمارس تلك السلطات على النحو الذي كان متوقعا من أول مجلس تشريعي "حقيقي" بعد 2011 ! وتكفي الإشارة إلى تعامل المجلس وأدائه الذي لم يرتفع إلى المستوى الذي حدده الدستور في قضايا حيوية منها :

1. عدم التفعيل الكامل للدستور وعدم التزام الحكومة ومجلس النواب بما فرضه الدستور عليهما من التزامات، وتعدد محاولات تعديل الدستور ، وأخلاها عام 2019 ، بما يتوافق مع رغبات البعض من إطالة فترة الرئاسة من أربع سنوات إلى ستة، وزيادة مرات تولي الرئاسة لأكثر من فترتين! تجاهل مناقشة سياسات وقرارات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من آثار سلبية تصيب المواطنين من تخفيض قيمة العملة الوطنية نتيجة لتحرير سعر الصرف، ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى مستويات غير مسبوقة، فرض ضريبة القيمة المضافة دون مساءلة الحكومة عن

الأسباب الحقيقية لفرضها إلا أن تكون شرطاً من شروط الحصول على قرض صندوق النقد الدولي! وفي الشهور الماضية ومنذ قرار تحرير سعر الصرف وارتفاع سعر الدولار ـ والعملات الأخرى ـ بالنسبة للجنيه المصري تعقدت المشكلة الاقتصادية وتعاظمت التداعيات السلبية لما أطلق عليه "برنامج الإصلاح الاقتصادي" مع تصاعد الدين الإجمالي العام وخاصة الدين الخارجي إلى معدلات خطيرة واعتماد الحكومة شبه الكلي على الاقتراض الخارجي، مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

https://youtu.be/hzD2wkEN7BE?si=IN5AIXdvS_-qZQXE

https://youtu.be/_yg7yUZsPBc?si=_pmZT-1Fo-hkQgvx

للعلم هذا موقع معادي للنظام في مصر!

5. سلبيات في المشهد السياسي المصري الراهن!

ينسم المشهد السياسي في مص في الوقت الراهن بالتجمد وضآلة تأثير الأحزاب والقوى السياسية وتشرذمها وابتعادها عن المشاركة المجتمعية مع تجاهل الدولة لوجودها - في نفس الوقت ما يزال تجاهل النص الدستوري بعدم جواز تأسيس أحزاب على أساس ديني أو طائفي قائماً -.

من جهة أخرى، يُلاحظ شيوع نظرية "المؤامرة" في الخطاب الرسمي والتوسع في مفهوم "أهل الشر" ليشمل كل المخالفين والمعارضين من مصريين وغيرهم في الداخل والخارج، وتعاظم محاولات تأكيد هذه النظرية باعتبارها سبب كل المشكلات التي يعانيها المصريون، ومحاولة الدولة تصدير هذا المفهوم أيضاً إلى الدول والحكومات الأجنبية وإلى المنظمات الدولية التي تبدي عدم ارتياح إلى سلوك الدولة المصرية خاصة في قضايا "حقوق الإنسان" ! نتيجة لذلك تتصاعد الانتقادات الدولية ومن منظمات حقوقية دولية ومحلية لحالة حقوق الإنسان في مص، ويتكرر صدور تقارير بعضها من المفوضية العامة لحقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة تبرز انتشار التعذيب في السجون وأقسام الشرطة المصرية.

ومن الظواهر المستجدة في المشهد المصري استحواذ كيانات تابعة لمؤسسات سيادية على كل الفضائيات الخاصة تقريباً وتسييرها بما يتوافق مع التوجهات الرسمية. وإغلاق الكثير من المواقع الإخبارية المصرية والأجنبية على شبكة الإنترنت والتي تعارض توجهات الدولة، وخاصة الكثير من المواقع التي تديرها منظمات حقوقية مصرية ودولية.

ومن الأمور المثيرة للتساؤل استمرار تجاهل الدولة للانتخابات المحلية والتي تم حلها في 2011 بناء على حكم القضاء الإداري، وكذا تجاهل تفعيل المرسوم بقانون 116 لسنة 2011 بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للانتخابات المحلية وإجراء الانتخابات التي وعدت بها الحكومة منذ سنوات ولم تفي بالوعد!

6. مصر.. ارتفاع جديد في الدين الخارجي رغم أموال صفقة رأس الحكمة[2]

2025/2/10

الدين الخارجي

عاد الدين الخارجي لمصر للارتفاع خلال الربع الأول من العام المالي 2024-2025 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق رغم تدفقات أموال صفقة رأس الحكمة التي وقعتها مصر مع الإمارات.

وارتفع الدين الخارجي لمصر على أساس موسمي 1.5% خلال الربع الأول من العام المالي الحالي بزيادة نحو 2.32 مليار دولار بحسب بيانات البنك المركزي للدين الخارجي المنشورة اليوم.

وبلغ الدين الخارجي المصري بنهاية الربع الأول من العام المالي الحالي في شهر سبتمبر الماضي 155.2 مليار دولار مقابل نحو 152.88 مليار دولار الربع السابق له المنتهي في يونيو 2024 بزيادة 2.32 مليار دولار.

وكانت ديون مصر انخفضت خلال النصف الثاني من العام المالي السابق بنحو 14 مليار دولار من يناير إلى يونيو 2024 بفضل تدفقات صفقة رأس الحكمة التي وقعتها مصر مع دولة الإمارات.

وتسلمت مصر خلال النصف الأول من العام الماضي من الإمارات 24 مليار دولار بجانب تسوية 11 مليار دولار ودائع إماراتية مستحقة على مصر وهو ما ساهم في خفض الدين الخارجي.

وأوضحت تقارير البنك المركزي المصري ارتفاع إجمالي الدين الخارجي طويل الأجل بنحو 678 مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي إلى نحو 127.538 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي مقابل نحو 126.68 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي.

---

[2] مصر.. ارتفاع جديد في الدين الخارجي رغم أموال صفقة رأس الحكمة - RT Arabic

فيما زاد الدين الخارجي قصير الأجل بنحو 1.641 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي إلى نحو 27.655 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي مقابل نحو 26.02 مليار دولار بنهاية يونيو 2024.

وجاءت الزيادة في الدين الخارجي بنسبة 73% بسبب ارتفاع مديونيات قطاعات أخرى لم تسمها بيانات البنك المركزي المصري بنحو 1.704 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي لتصبح 19.07 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي مقابل نحو 17.366 مليار دولار بالربع السابق له.

كشف البنك المركزي المصري [3] عن وصول حجم الدين الخارجي لمصر إلى 155.204 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2024 (الربع الأول من 2025/2024) مقابل 152.9 مليار دولار بنهاية يونيو 2024 ، ونحو 164.521 مليار دولار بنهاية الربع الأول من 2024/2023.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي ، فقد سجل الدين الخارجي طويل الأجل نحو 127.538 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2024 مقابل 126.8 مليار دولار بنهاية يونيو 2024.

[3] البنك المركزي: ديون مصر الخارجية تسجل 155.2 مليار دولار بنهاية الربع الأول من 2025/2024 | أموال الغد

7. رؤية السيسي لمستقبل مصر . . . التي لم تتحقق

وفيما يلي مقدمة تلك الرؤية:

مقدمـــــــــــة

تواجه مصر الآن تحديات مصيرية يتحتم عليها أن تقابلها بأقصى قدر من الانتباه والحرص، وبأكبر طاقة من المعرفة وحسن التدبير لأن قرار مستقبلها والآمال الكبرى والطموحات الواسعة المنصلة بهذا القرار لا يمكن أن تحققها غير إرادة تعرف مسئولية الأمل، وتملك شجاعة العمل الجاد على تحقيقه.

إن الشعب المصري بكل قواه، وبكل العزم لدى رجاله ونسائه وشبابه، وبكل التصميم القادر لدى طبقاته وطوائفه وجموعه وأفراده قبل تحدى الثورة على أوضاع تردت وأزمات تفاقمت، عارفاً حجم مسئوليته، قابلاً بتكاليفها، مصمماً على إنجاز وعده مع المستقبل، مستعداً له بإيمان وجلد، لكي يصنع بعزيمته ما تتطلع إليه آماله طوال سنوات وعقود.

إن الشعب المصري وهو يتقدم لمرحلة جديدة واثقة بنفسها ومسئولة، يدرك حجم العوائق التي تعترض سبيله داخل الوطن، وحول الوطن في كل اتجاه، ويرى أن هذا العالم يعيش فترة انتقالية هائلة، فهناك تغيرات كبيرة في موازين القوة، وإنجازات كبيرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وثورات في وسائل التبادل والاتصال، وكل ذلك ينشئ أوضاعاً تحاول العالم أن يتأقلم معها ومع نتائجها وتداعياتها، وضمنها احتمالات الفوضى التي تصاحب التحولات التاريخية والاجتماعية الكبرى .

إن الشعب المصري تحتاج إلى دراسة هذه المتغيرات، وتأهيل نفسه لتبعاتها لكي يتمكن من صنع مستقبله بما يرضى ضميره، ويناسب أمله، ويصون حقه في صنع مستقبله.

إن النظر إلى الأفق يقتضى منا أن نستوفى المطالب الضرورية للحظة الراهنة، وهى لحظة النظر والدرس والانطلاق، وهذه اللحظة الراهنة لها ضرورات في مقدمتها استعادة هيبة الدولة، وهي موصولة بكرامة المواطن وحقوق الإنسان فيه، كما أن تلك الهيبة موصولة أيضاً بضمانات المواطنة، وروابط الانتماء الحريصة على البلد والقيم والأماني، والعمل على هذه الأماني بهم للعص وأمانة المسئولية.

وتلك مطالب لا تتحقق إلا في ظل أمن متوفر للجميع، وطمأنينة تجمعهم على الخير، وإمكانيات للحياة تكفل الحد المقبول لعزة الحياة ذاتها، وتجعل التفكير في آفاق المستقبل ممكنة ومبررة .ومن ذلك اعتزامي بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، وإذا شاءت إرادة الله وإرادة الشعب أن أتحمل المسئولية، أن معظم قضايا مستقبلنا تحتاج إلى بحث جديد وإعادة نظر بسبب مقتضيات مستجدة وطارئة طالت كل شيء من وسائل الإنتاج، إلى ضرورات الأمن القومي والسلامة الوطنية، وهو المستقبل الذي تحتاج إلى حوار جاد وعميق يتحتم أن يشارك فيه وحوله كل القادرين من أبناء مصر، سواء على أرضها أو خارجها: رجالاً ونساءً وشباباً من كل الاتجاهات بلا استثناء أو إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز، فالوطن

للجميع، ومستقبله لهم خصوصاً إزاء حقوق أجيال قادمة من حقها أن نوفر لها الفرص بغير قيد، ونترك لها الإمكانيات ما يفتح الأبواب لطموحاتها بغير حد.

اليوم أتقدم إليكم برؤية للمستقبل، أعتقد أن قبولكم لها في الانتخابات الرئاسية القادمة، بداية طريق وعهد وعقد بيننا .

إن شعب مصر العظيم الذي ثار في 25 يناير و30 يونيو مقدماً زهرة شبابه من الشهداء والمصابين، في سبيل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والاستقلال الوطني، هذا الشعب يستحق أن تحقق حلمه وتجني ثمار ثورته، بإقامة مصر الجديدة التي تليق بتضحياته ونضاله النار تخي ضد الظلم والقمع، حتى يظفر لا بالحد الأدنى من الرزق والكرامة، بل بأقصى ما يطمح إليه من الرخاء والثمية، والعدالة والأمان، له ولكافة الأجيال القادمة.

انطلاقا من هذه القناعة الراسخة بحقوق هذا الشعب، أقدم لكم رؤيتي للمستقبل الذي أسعى من خلالها إلى ترجمة الحلم بوطن أفضل واقع، وذلك بتبني رؤية واضحة، وخطة استراتيجية علمية متكاملة الجوانب، تدرك حجم الصعاب التي تواجه شعبنا، وخطورة التحديات السياسية والاقتصادية، والمعاناة المعيشية لشرائح المجتمع الكادحة، التي أنعشت فيها الثورة روح الأمل والحلم ومنحتها حق السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لعوائد الثمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري.

إن متانة البناء الداخلي والتماسك الشعبي هما الضمان الحقيقي للحفاظ على استقلال الوطن وسيادته، والتعامل المتكافئ مع القوى الإقليمية والدولية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والطموحات المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة، والرخاء والتقدم الذي تنشده كل الشعوب.

ونحن على ثقة تامة من امتلاكنا لمصادر القوة وأسباب الرخاء، ومن قدرتنا على الاصطفاف شعباً وجيشاً وشرطة في كيان وطني تربى على الفداء والتضحية وبذل العرق والدم في سبيل رفعة وطنه وعرف كيف يتحمل مسئوليته بجسارة في السلم والحرب ومن أجله يرخص الغالي والنفيس لتحقيق أهدافه المجيدة في صياغة مستقبل يليق بمصر المحروسة ويصنع المعجزات مدعوما بالإيمان الراسخ والأمل المصري المنشود.

ومن أسف أن تلك الرؤية لم تجد طريقها للتنفيذ الكامل حتى اليوم!

رؤية مصر 30/20

وقد جاء في تقرير الاستراتيجية ما يلي:

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية.

كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة.

وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا تخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم

التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة» بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

وبرغم إطلاق "رؤية مصر 2020 / 30 "

إلا أن نتائجها غير واضحة، ولا يبدو أداء الدولة متفقاً معها

.....حتى الآن.!!

الاهداف الوطنية لرؤية مصر 2030 – EGYPT 2030 VISION - YouTube

8. قضايا مهمة تحتاج الحسم

1. مصر وثوراتها !!!

حلت الذكرى السادسة والستين لثورة 1952 في يوليو 2018، وحسب مفكرنا الراحل د. زكي نجيب محمود في كتابه الرائع "مجتمع جديد أو الكارثة" :إن مسار النهضة المصرية طال أكثر مما ينبغي -بالقياس لأوروبا التي جاوزت مرحلة النهضة إلى عصرها الحديث-، وأن مرحلة نهوض مصر كانت متدرجة في مسطحات ثلاثة، وانتهى كل مسطح في مسار نهضتنا بثورة تنقل مصر إلى مستوى أعلى ، وكانت " تلك الثورة كانت تجيء نتيجة لازمة للمخاض الفكري السابق عليها ، فثورة عرابي هي نهاية المرحلة الأولى نتيجة للبذور التي بذرها رفاعة الطهطاوي عن فكرة الحرية التي كلما ازدادت عمقاً ازداد الوطن ارتفاعاً على طريق النهضة درجة بعد درجة. وبالمثل شاركت أفكار جمال الدين الأفغاني في الارتفاع بفكرة الحرية درجة على المسطح الأول ذاته حين نقل الولاء للحاكم ليصبح الولاء للشعب" !

أما ثورة 1919 فكانت نهاية المرحلة الثانية وجاءت نتيجة لأفكار محمد عبده في نضاله ليحرر حياتنا الدينية مما علق بها خرافات و" لينجو بعقول الناس من ظلمة الجهل" ! وفي تلك المرحلة كانت أفكار قاسم أمين ودعوته إلى تحرير المرأة، ومصطفى كامل وجهوده لطرد المستعمر، ولطفي السيد ومبادئه الليبرالية ومن أبرزها "أن تكون السيادة للقانون لا للأشخاص" وأن "تحكم الحاكم بإرادة الشعب لصالح الجمهور كله لا لصالح طبقة معينة أو فرد بذاته"، و" أن يشترك كل فرد في حكومة بلاده اشتراكاً تاماً كاملاً بمعنى "سلطة الأمة" ! وكانت ثورة 1919 نتيجة "الحركة الفكرية العارمة" التي شهدتها سنوات العشرينات والثلاثينات بنجومها؛ العقاد بإنجازاته الفكرية، وعطاء سيد درويش الفني، وريادة طلعت حرب الاقتصادية، وعلي عبد الرازق بمحاولته تحرير مفهوم الحكومة الإسلامية من تقليد الخلافة، وطه

حسين الذي سعى إلى أن تحل منطق العقل محل الميل مع عاطفية التقاليد، وأحمد أمين وجهود لجنة التأليف والترجمة والنشر، وتوفيق الحكيم الذي بشر بعودة الروح! ونتيجة كل ذلك الزخم الفكري انتقلت مصر درجة أعلى في سلم النهضة!

وثورة 1952 هي نهاية المرحلة الثالثة، وما ثورة التصحيح التي قادها السادات في مايو 1971، كما يقول د. زكي نجيب محمود إلا جزء في قلب هذه الثورة الثالثة، تصحح مسارها على المسطح الحضاري نفسه، بغير ارتفاع إلى مسطح أعلى. وقد تساءل د. وكي نجيب محمود بعد "ثورة 1952" ونحن نتساءل معه "هل ذابت الفوارق بين الطبقات كما أردنا لها أن تفعل؟" وتجيب عن تساؤله " أبداً!! أو قل لم تذب بالدرجة التي نبتغيها"، ويُكمل إجابته" نعم نريد للفوارق الطبقية أن تذوب، على أن يكون ذوبانها خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الوراء." وبذات المنطق نقول عن ثورة 52، نعم كنا نريد للمبادئ الستة للثورة أن تُفعل كاملة، على أن يكون تفعيلها خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الوراء!!!!!واليوم نطرح السؤال هل حققت للمصريين مطالبهم "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية"؟ وإجابة هذا التساؤل "أبداً...حتى الآن"!!!!

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

دكتور علي السلمي – مصر وثوراتها – موقع الدكتور علي السلمي

9. حتمية إقامة الدولة المدنية

بعد 25 يناير اعتقد المصريون أن أهداف ثورتهم قد تحققت بتنحي مبارك، ولكنهم لم يتبينوا حقيقة من تربصوا بالثورة وركبوا موجتها وانحرفوا بها عن الطريق إلى دولة مدنية ديموقراطية يسودها العدل وتحكمها الدستور والقانون ويشيع التوازن بين سلطاتها كما تمناها المصريون.

وترتب على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين أن مرت مصر بسنوات عصيبة عانى فيها الشعب من الانفلات الأمني والقتل والتدمير والإرهاب، وتوقفت مسيرة الاقتصاد والتنمية والتحول الديموقراطي، وتعطل مشروع إعادة بناء الوطن.

واستمرت معاناة المصريين على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة التي تولى فيها محمد مرسي الرئاسة ثم كانت ثورة 30 يونيو باعتبارها تصحيح لمسار 25 يناير.

وطوال سنوات حكم مبارك وما بعدها، تعرض الوطن. وما يزال. لمشكلات وتحديات عصفت بأمن المواطنين واستقرار الوطن، من حرب إرهابية بشعة، وكانت سبع سنوات عجاف عانى الوطن خلالها من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقدت مصر أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة.

واستمرت مصر تواجه اختباراً مصيرياً وهو التعامل مع متغيرات وقوى خارجية تحاول فرض إرادتها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وما عُرف أخيراً ب "صفقة القرن" وقرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس التي اعترفت بها أمريكا عاصمة أبدية لإسرائيل يوم 6 ديسمبر 2017.

وتواجه مصر تحديات تهدد أمنها القومي تصدر من تحالفات وتوافقات بين دول وتنظيمات تابعة لها أهمها إسرائيل وجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي حتم على مصر بذل كل الجهد لحماية أمنها القومي والمحافظة على تراثها الوطني ومقومات حضارتها . في نفس الوقت تعثرت جهود تحقيق التنمية الوطنية وعلاج المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية المتراكمة.

إن المصريين . يدركون اليوم عمق وخطورة المشكلات التي يعيشها الوطن ويكابدون آثارها ويتحملون أعباءها، فهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، ويتطلعون إلى نجاح الدولة في القضاء على مصادر الخطر الداخلية والخارجية، ويأملون في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والعلمي، فضلاً عن تأكيد الدولة المدنية والتحول الديموقراطي وتدعيم قيم المواطنة.

وتتبلور قضية مصر في حتمية العمل الجاد لتأسيس الدولة المدنية الديموقراطية، إذ يكون واجباً على المصريين. المواطنين والدولة. الالتزام بتأكيد ما جاء في دستور الثورة. دستور 2014. بأن تكون مصر:

- دولة تحكمها الدستور الديموقراطي الذي وافقت عليه غالبية المواطنين،
- دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديموقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، والتغيير الديموقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.
- دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله.
- دولة تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز، ومن ثم فهي دولة تنطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات،

- دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن تحاكم المصريون أمام قضاتهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه.
- دولة تؤكد استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي.

إن المطلوب حسم تلك القضية بتأسيس الدولة المدنية الديموقراطية كما أرادها الدستور!

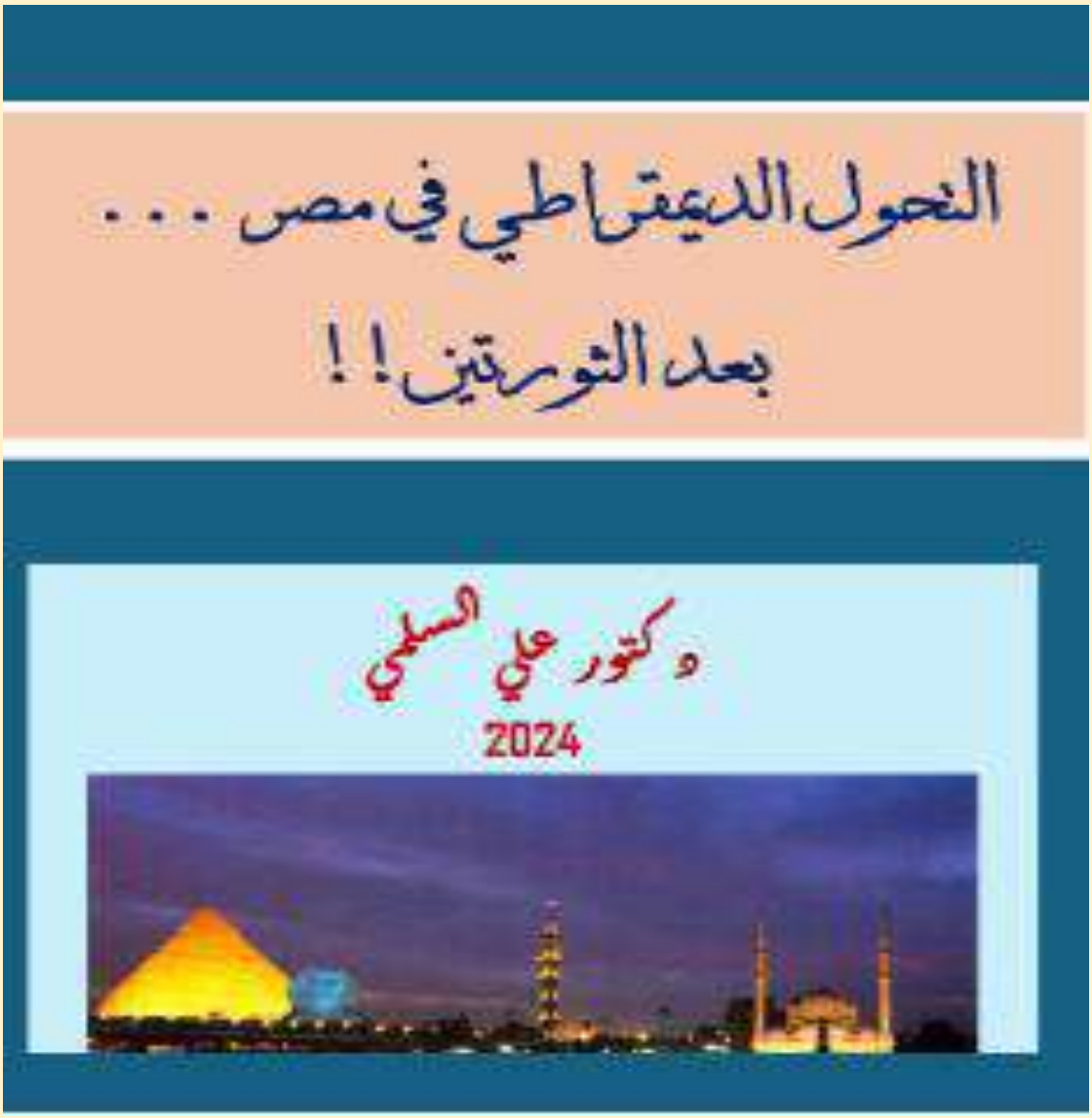

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي"

التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورتين – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

2. رسالة إلى الحكومة!

في كل مرة يجري تعديل للحكومة أو تغييرها، تشهد مصر تضارب الأنباء والتوقعات من جانب وسائل الإعلام ويتبارى الكثيرون في إصدار النصيحات والتغريدات في وسائل التواصل الاجتماعي عن التشكيل الحكومي ومن هم الخارجين منه ومن هم القادمين الجدد! وتكثر الأحاديث حول التشكيلة الوزارية وما هي الوزارات المرشحة للإلغاء أو المرشحة للضم أو الإنشاء مجدداً. ويتم إعلان التشكيل الوزاري الجديد دون أن تعلن الحكومة عن برنامج عملها أو تقديمه وشرحه لأصحاب المصلحة الرئيسة في ضمان فعالية الحكومة وحسن أدائها لمهامها، وإذا أعلنت عن برنامجها فهي تكتفي بعرضه على مجلس النواب الذي يمنحها الثقة ثم لا يتابع ما يتم من ذلك البرنامج، وبالطبع لا تعتني الحكومة بإعلام المواطنين " أصحاب المصلحة والسيادة في الوطن" بنتيجة ما تحقق على أرض الواقع من ذلك البرنامج!!!!

ومن أجل تغيير النهج الوزاري التقليدي. وقبل وضع برنامج الحكومة الذي يفترض تقديمه لمجلس النواب. يجب أن ينظم رئيس الحكومة وأعضاءها لقاءات للتعرف على اهتمامات المواطنين ومشكلاتهم واقتراحاتهم للخروج من الأزمات التي تواجههم وتواجه الوطن. وتخص تلك اللقاءات ممثلو الأحزاب والقوى السياسية من مختلف التوجهات، وممثلو منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، وممثلو وسائل الإعلام وأساتذة وطلاب الجامعات والتجمعات الشبابية وممثلو المرأة المصرية العاملة وربات البيوت. ومن جماع تلك اللقاءات تتمكن الحكومة الجديدة من استقراء نبض الوطن والمواطنين والتعرف على حقيقة رغبات وتوجهات وتفضيلات المواطنين بالنسبة لأولويات عمل الحكومة التي يُفترض أنها تلبي مطالبهم وتعكس اهتماماتهم، وليست تفضيلات الحكومة واهتماماتها! ذلك هو السبيل المنيع في الدولة المدنية الديموقراطية.

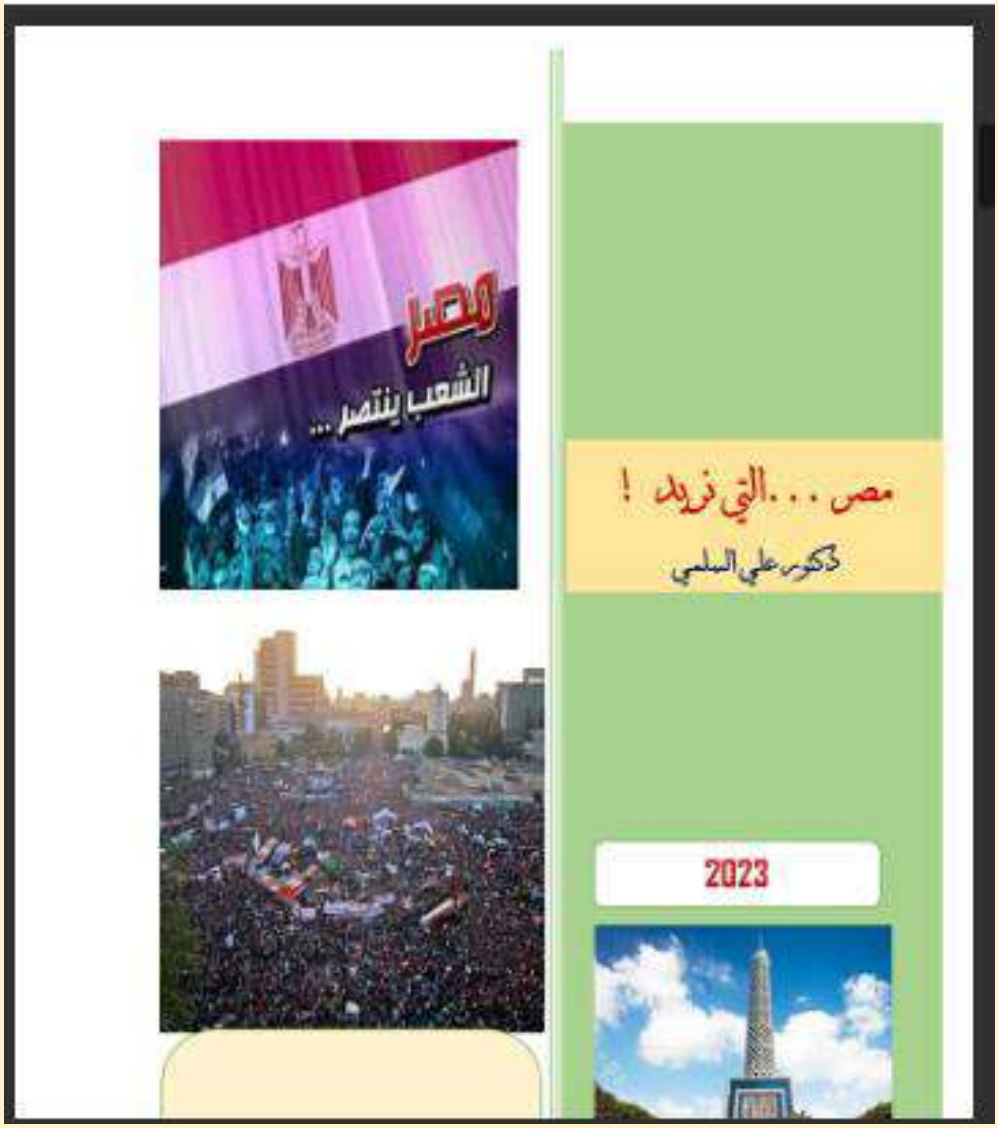

مصر التي نريد – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

3. التنمية أفضل سبيل لإصلاح الاقتصاد !

إن الحكومة مهتمة باستكمال مسيرة الاستمرار في سياسة تخفيض الدعم عن الوقود والكهرباء والسلع التموينية وغيرها من السلع والخدمات العامة التي كان دعمها يشكل لها مشكلة مؤرقة، حتى بدأ "برنامج الإصلاح الاقتصادي" بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والوصول إلى قرض الـ12 مليار دولار ومن ثم تم تنفيذ قرار تحرير أسعار الصرف للعملات الأجنبية وانطلقت مسيرة الدولار من حوالي ثماني جنيهات في نوفمبر 2016 إلى ما يقرب من ثمانية عشرة جنيهات في المتوسط منذ ذلك التاريخ. وعلى إثر تحرير سعر الصرف المعروف باسم "تعويم الجنية" أن حدث انخفاض فوري في دخل ومدخرات كل مصري بنسبة لا تقل عن 50% وانفجار في أسعار السلع والخدمات بنسب أعلى في ذات الوقت. وقد صحب إطلاق "برنامج الإصلاح الاقتصادي" موجات متتالية من تخفيض دعم السلع كان آخرها زيادة أسعار السولار والبنزين، كما سبق زيادة أسعار الكهرباء والمياه ورسوم بعض الخدمات الحكومية.

وفي محاولة للتخفيف من آثار تلك الزيادات في أسعار السلع والخدمات التي كانت تتمتع بالدعم، قررت الحكومة صرف العلاوات وزيادة المرتبات للعاملين في الدولة ولغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وكذلك زيادة المعاشات بنسب متواضعة !

وفي الأساس فإن سياسة الدعم العيني غير مجدية وتسبب عنها إقبال المواطنين على الاستهلاك بغير ضوابط، كما أن نسبة بالغة من اعتمادات الدعم تصل إلى غير مستحقيه ولا يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والذين هم أكثر احتياجاً من المواطنين. وقد ثارت مناقشات في مجلس النواب لبعض الوقت حول استبدال الدعم النقدي بالدعم العيني كحل لضمان وصول ذلك الدعم إلى مستحقيه فعلاً من جانب، وتخفيض اعتمادات الدعم التي تنوء بحملها الدولة من جانب آخر ! ولكن تلك المناقشات توقفت ولم تسفر عن نتائج عملية على الأرض، وفي ذات الوقت اختلف الاقتصاديون وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية

والمنظمات المجتمعية حول مبدأ الدعم النقدي، ومن ثم فضلت الحكومة الاستمرار في سياسة تخفيض الدعم وصولاً إلى الغاءه دون تقديم بديل اقتصادي ومجتمعي وسياسي مقبول تحقق صالح المواطنين وتحافظ على سلامة اقتصاد الوطن وأمنه القومي في ذات الوقت.

وطوال ذلك المشوار في تنفيذ استحقاقات الإصلاح الاقتصادي لم تنضح إنجازات تذكر للحكومة في مجالات التنمية وخاصة في ميدان الصناعة والزراعة وتطوير الخدمات الإنتاجية، كذلك لم تنضح فعاليات الحكومة في تحجيم الاستيراد الترفي وغير المفيد للشرائح الغالبة من المواطنين، أو في تنمية الصادرات السلعية من المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات التقنية والمعلوماتية التي باتت تشكل أعمدة الاقتصاد في الدول الناهضة!

ومن أمثلة قصور دور الدولة التنموي؛

المثال الأول:

إنه وبالرغم من وضوح مشكلات شركات قطاع الأعمال العام والمتمثلة بالأساس في مشكلات عجز التمويل ونقص الاستثمارات ومن ثم توقف عمليات الصيانة والتجديد وتطوير أساليب الإنتاج ورفع كفاءته، فضلاً عن مشكلات تضخم العمالة وتخلف أنماط الإدارة في كثير من تلك الشركات، كل ذلك بالإضافة إلى عدم تطوير الهيكل الأساسي لقطاع الأعمال العام مع وضوح عدم فاعلية تعدد ما يسمي "الشركات القابضة" المسيطرة على الشركات المنتجة بالفعل.

والأمر يتطلب إجراءات سريعة وفاعلة لمراجعة وتقييم حالة قطاع الأعمال العام ومؤشرات الخسائر والربحية وأسباب عدم تطويره والخسائر الناجمة عن تعطل طاقاته الإنتاجية وقدراته التسويقية وتكلفة تمويله بالقروض من الجهاز المصرفي، ومراجعة مصير قروض بنك الاستثمار القومي لشركات قطاع الأعمال العام. وفي الأساس مطلوب خطة واضحة لإعادة هيكلة القطاع وإلغاء فكرة الشركات

القابضة مع تحرير وحداته المنتجة وابتكار نمط مؤسسي يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة وترشيد القدرات والقيادات الإدارية لتلك الشركات. دون التفكير مرة أخرى في موضوع الخصخصة.، ومن ثم إطلاق طاقات الشركات للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وحل المشكلات المجتمعية!

والمثال الثاني:

يتعلق بمشكلة آلاف المصانع المتعثرة منذ 2011 [العدد غير مُوثق]، ورغم مرور السنوات وخسارة الاقتصاد الوطني من تعطل تلك المصانع وتشرد عمالها، فإن حكومات ما بعد الثورة وخاصة التي شُكلت بعد 30 يونيو 2013 لم تبد اهتماماً لحل تلك المشكلات ولم تجد في برامجها المعلنة مشروعاً شاملاً لإحيائها وإعادتها إلى الإنتاج والمساهمة في سد احتياجات السوق المحلية والتصدير.

مخاطر الخصخصة الجديدة

بدلاً من محاولة إعادة المسار الاقتصادي في مصر إلى الطريق الصحيح الذي يدعم التنمية الحقيقية في كافة مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي مجالات الخدمات، تلجأ الدولة إلى تسمية جديدة لبرنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وهي " طرح نسب من رؤوس أموال" في بورصة الأوراق المالية دون حصر بيع تلك النسب في المصريين وعدم السماح بإعادة البيع لغير المصريين! الأمر الآخر، هو الالتجاء إلى تصفية شركات مهمة بدعوى تراكم خسائرها مثل الشركة القومية للأسمنت، وذلك اعتماداً على تقرير مكتب استشاري دون الاستعانة بخبراء الجهاز المركزي للمحاسبات الذين يعايشون تلك الشركة وغيرها منذ إنشائها، ودون التفكير في إعادة هيكلتها أو دون التفكير في طرح زيادة لرأس المال للمصريين فقط بإصدار شهادات استثمار بضمان الدولة كما حدث في تمويل الشعب لمشروع قناة السويس الجديدة.

https://youtu.be/ZbjcpnAqv3M

https://youtu.be/LV5mtlGSMeo

دكتور علي السلمي – مصر وتحديات إدارة الشمية – موقع الدكتور علي السلمي

4. أحزابنا الغائبة!

يعتبر عام 1907 هو عام نشأة الأحزاب السياسية في مصر. حين تأسس أول حزب باسم "حزب الأمة" بقيادة أحمد لطفي السيد في سبتمبر من ذلك العام وكان يمثل طبقة كبار الملاك وقد استوفى كل أشكال ومقومات الحزب بما فيها برنامج وهيكل تنظيمي للحزب وتشكيل جمعية عمومية ومقر ونظام للعضوية.

وفي أكتوبر من نفس العام تأسس الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل الذي كانت أهدافه جلاء الإنجليز عن مصر، وبث الروح الوطنية في الشعب، ووضع دستور يكفل الرقابة البرلمانية على الحكومة، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة والعمل لاستقلال الأمة علميا واقتصاديا، وكان حزب الأمة والحزب الوطني هما الأكثر شعبية.

https://youtu.be/-30BRghjTEE?si=XtsrtbaigMttOcY1

ثم تأسست أحزاب أخرى كان بعضها مؤيداً للخديوي وبعضها كان موالياً للإنجليز . ثم تأسس عام 1918 "حزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من لقاء 13 نوفمبر 1918 [عيد الجهاد] وما أعقبه من اندلاع الثورة في 9 مارس 1919 . وكان "حزب الوفد" هو حزب الأغلبية قبل ثورة 23 يوليو 1952 ، التي ألغت عصر الحزبية واعتمدت فكرة تحالف قوى الشعب بتأسيس كيانات كان كل منها يمثل التنظيم السياسي الأوحد في البلد أولها " هيئة التحرير "وآخرها" الاتحاد الاشتراكي العربي "، ولم يعد حزب الوفد إلى نشاطه السياسي إلا في عهد الرئيس أنور السادات سنة 1978، بعد سماحه بعودة التعددية الحزبية، وقد اتخذ لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد." .

وكانت غاية الأحزاب في مصر الدعوة للاستقلال وتحقيق جلاء الإنجليز عن مصر . وكان منبرها الوحيد في ذلك الوقت هو الصحف، فلم يكن لها تمثيل في البرلمان، حتى جاء دستور 1923 الذي أعطي للأحزاب الفائزة بالأغلبية في الانتخابات حق تشكيل الحكومة .

ويوجد الآن في مصر ما يقرب من تسعين حزباً بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة وحزب الاستقلال وذلك بأحكام قضائية نهائية ، وبعد اندماج حزب الجبهة الديموقراطية في حزب المصريين الأحرار عام 2013 .

ولا تتعدى إمكانات أغلب الأحزاب القائمة وجود مقر متواضع في شقة بسيطة ولافتة باسم الحزب، وبعضها يملك جريدة غير مقروءة أو رخصة لجريدة تباع لمن يريد، ولا يوجد لأغلب تلك الأحزاب أي تأثير في الشارع السياسي ولا تمارس أي أنشطة ولا فعاليات ولا يوجد بها أعضاء إلا بضع عشرات أو مئات، في أحسن الأحوال، يتنازعون فيما بينهم رئاسة الأحزاب المجهولة من المصريين. وحيث نص قانون الأحزاب الصادر في 2011 أن يشترط لتأسيس الحزب ألا يقل المؤسسون عن خمسة آلاف كان من الصعب تحقيق هذا الشرط وفشلت محاولات شباب الثورة عن تأسيس حزب يتبنى أهدافها !

ويستدلُّ على هوان شأن تلك الأحزاب ما حصلت عليه من مقاعد في مجلس النواب الحالي فقد حصل حزب المصريين الأحرار على 65 مقعد، ومستقبل وطن 53، والوفد الجديد 36، وحزب حماة الوطن 18، وحزب الشعب الجمهوري 13، وحزب المؤتمر 12، وحزب النور 11، وتراوحت مقاعد باقي الأحزاب الممثلة في البرلمان بين 6 مقاعد ومقعد واحد، بإجمالي 242 مقعد من أصل 596 عضوا ، أي جميع أعضاء مجلس النواب من ممثلي الأحزاب السياسية لا يستطيعون الوصول إلى نسبة الثلثين أي 398 عضوا التي يشترطها الدستور لإقرار موضوعات معينة في حال اختلفت آراؤهم عما تقدمه الحكومة أو تحاول المجلس تمريره من تشريعات أو اتفاقات!

ولم يمارس أعضاء المجلس ممثلي الأحزاب سلطاتهم التي نص عليها الدستور كحق اقتراح مشروعات القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة أو سحب الثقة من أي منهم! ولم تتعد إنجازاتهم مجرد تقديم طلبات إحاطة لا يتوقف المجلس عندها طويلا! وحتى في المرة الوحيدة التي تشكلت لجنة لتقصي الحقائق في موضوع فساد منظومة صوامع القمح اكتفى المجلس بإحالة تقرير اللجنة إلى النائب العام ثم طوى النسيان ذلك الموضوع!

https://youtu.be/OsSl0w78a0I

https://youtu.be/_bNJ3mv3lFQ

ولما كانت الأحزاب هي ركيزة الحياة السياسية، ومن ثم أداة رئيسة لدعم الديموقراطية،

فإن حال أحزابنا لا يبشر بشمية سياسية حقيقة كما يتمناها المصريون.

https://youtu.be/f0D-_bjSPrA?si=uTS35t09Py3tKWhS

–https://youtube.com/shorts/myVwSt6gXPM?si=m0rXPQ_iPt0V0Y9

6. وماذا عن قطاع الأعمال العام؟

أُعيد إنشاء وزارة قطاع الأعمال العام ضمن حكومة شريف إسماعيل بعد أن كانت شركات القطاع تابعة لوزارة الاستثمار. وينبع الوزارة الآن ثمان شركات قابضة تشرف على نحو 147 شركة تابعة وذلك بخلاف الشركة القابضة للصناعات الغذائية التي نُقلت تبعيتها إلى وزارة التموين. ولا يزال القانون رقم 203 الصادر سنة 1991 هو القانون المنظم لتلك الشركات!

ومنذ أعيدت الوزارة تتابعت تصريحات وزرائها عن خطط لإعادة هيكلة أو تطوير الشركات من دون أن يكون لها نتائج على أرض الواقع ودون طرح برنامج متكامل لإعادة هيكلة القطاع كاملاً!

وتأتي تصريحات وزير قطاع الأعمال العام ليؤكد "عددًا من التحديات التي تواجه شركات القطاع وملامح خطة عمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة وفق جدول زمني واضح ومحدد، من خلال محورين أساسيين، الأول يتضمن الملفات المُلحة والعاجلة والثاني على المدى المتوسط."، مؤكداً " استكمال إجراءات تطوير الشركات في إطار عمليات إعادة الهيكلة، وكذلك مواصلة تسوية المديونيات المستحقة على الشركات التابعة لصالح الجهات الحكومية، والعمل على تحديث حصر الأصول العقارية المملوكة للشركات لتعظيم الاستفادة منها واستغلال الأصول غير المستغلة".

ومن نوعية التصريحات المتكرر صدورها والتي لم تجد طريقها إلى التفعيل حتى اليوم؛ الحديث عن التعاون مع وزارة التجارة والصناعة، بشأن وضع خطة متكاملة للنهوض بصناعة السيارات والصناعات المغذية لها مع زيادة المكون المحلي، وتشمل عددًا من الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام العاملة في هذا المجال، من بينها شركة النصر للسيارات. وكان ذلك التصريح قد صدر أولا عن الفريق رضا حافظ، وزير الإنتاج الحربي في [3 إبريل 2013]، ثم أعاد أشرف الشرقاوي وزير قطاع الأعمال

العام الأسبق التصريح "إننا في المراحل النهائية بشأن تطوير وتحديث خطوط إنتاج . وكانت تلك التصريحات مجرد أحلام لم تتحقق !

https://youtu.be/Nr5jMzVY6CA

الحل

وإلى أن يتوقف الوزراء عن مزيد من التصريحات ويتم طرح خطة واضحة ومتكاملة لإعادة هيكلة ذلك القطاع الحيوي للاقتصاد المصري - بعيداً عن أفكار الخصخصة - نقدم محاور أساسية لتلك الخطة كنت عرضتها على مجلس الوزراء وقت أن توليت منصب وزير قطاع الأعمال العام في حكومة الدكتور عصام شرف إلى جانب منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، ولم يتحقق تنفيذ الخطة بسبب استقالة الحكومة لاعتراضها على أحداث محمد محمود في نوفمبر 2011 !

1. إلغاء الشركات القابضة القائمة النسخ القائمة حالياً ودمجها في كيان جديد بمسمى " الهيئة الوطنية للاستثمار والتنمية"، وينبعها جميع الشركات قطاع الأعمال وشركات القطاع العام التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة وفق معيار رئيس الأهمية الاستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية

والاجتماعية. وتتابع "الهيئة" عمليات إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وفق معايير الجودة والتنافسية العالمية.

2. تعتبر "الهيئة الوطنية للاستثمار والتنمية" من ضمن الهيئات المستقلة التي تنظمها المواد 217و216و215 من الدستور ويصدر بإنشائها قانون، تحدد اختصاصاتها، ونظام عملها، وضمانات استقلالها، والحماية اللازمة لأعضائها، وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال.

3. يعين رئيس الجمهورية رئيس "الهيئة الوطنية للاستثمار والتنمية" بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يُعفى من منصبه إلا في الحالات المحددة بالقانون، ويُحظر عليهم ما يُحظر على الوزراء.

4. تتولى "الهيئة الوطنية للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات التابعة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة، وتؤول إليها كافة أصول وأموال الشركات القابضة الملغاة وتتحمل ما عليها من خصوم.

5. إلغاء القانون رقم 203 الصادر سنة 1991 وإعادة تنظيم شركات قطاع الأعمال العام وفق قانون الشركات المساهمة أو قانون الاستثمار القائم.

6. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.

ومن لا يكون هناك ثمة مبرر لوجود وزارة لقطاع الأعمال العام. !!!!!

ذلك هو المشهد السياسي المصري وما يعكسه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وقضايا محورية تحتاج إلى الحسم، فضلًا عن معوقات التحول الديموقراطي وعدم تفعيل الدستور والتردي في حالة حقوق الإنسان..،

كل ذلك يتواكب مع

استمرار النتائج القاسية على المصريين نتيجة قرار تحرير سعر الصرف الأجنبي، وما ترتب عليه من انخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة تكاد تصل إلى النصف، مع ارتفاع أسعار العملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المصرية وتفاقم نسبة التضخم، وزيادة الدين إجمالي العام - المحلي والخارجي - وتصاعد تكلفة الفوائد وخدمة الدين.

ومما يزيد

في قسوة تلك الإجراءات على المواطنين قرارات رفع الدعم عن الوقود والكهرباء، وزيادة الضرائب والعودة إلى تفعيل الضريبة العقارية،

كل ذلك مع استمرار عجز الموازنة العامة للدولة.

والسؤال الآن . . . وما الحل؟

هذا ما سأطرحه في رسائل لأهل بلدي ! ! !

https://youtu.be/237ALaSNdoc